قياس أثر المساعدات الخارجية في عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم العراق كحالة دراسية للمدة (1990-2023)

Measuring the impact of foreign aid on the general budget deficit and inflation rate in Iraq as a model for the period (1990-2023)

دحام جاسم خضرالشيخ عيسى
Daham Jasim Khoder
daham.23bap189@student.misul.edu.iq

أ.م.د. رباح جميل الخطيب
Ass.Prof .Rabah Jameel AL-Kateeb
Rabah_jamel@uimisul.edu.iq

تاريخ تقديم البحث : 2025/02/18
تاريخ قبول النشر : 2025/03/24

المستخلص

تهدف الدراسة الى التعرف على ماهية المساعدات الخارجية , والاداء الاقتصادي من خلال الادبيات الاقتصادية القائمة على النظرية الاقتصادية, واستكشاف العلاقة النظرية بينهما عن طريق تحليل واقع البيانات الخاصة ببلدان العينة، فضلا عن قياس وتحليل اثر المساعدات الخارجية في الاداء الاقتصادي لبلدان مختارة, وفق الاسلوب الكمي القياسي، في حين نصت الفرضية الرئيسة على وجود تأثير إيجابي للمساعدات الخارجية للعراق، مثل المنح والقروض الميسرة، في الاداء الاقتصادي للبلدان النامية, أذ يُتوقع أن يؤدي ارتفاع حجم هذه المساعدات إلى تحسين ظروف المعيشة وتطوير الهياكل الاقتصادية، مما يسهم في تحفيز الاستثمارات, وتقليل معدلات البطالة, وبالتالي، فإن هذا التأثير الإيجابي يُعزز من جهود التنمية والنمو الاقتصادي. وتم استخدام الحزمة البرمجية Eviews12 اذ تم اختبار علاقة المساعدات الخارجية كمتغير مفسر فضلا عن المتغيرات الاخرى(معدل التضخم–الانفاق الحكومي الايرادات الضريبية–عجز الموازنة) في الاداء الاقتصادي كمتغير معتمد متمثل بـ(عجز الموازنة العامة نسبة من GDP–معدل التضخم) باستخدام انموذج ARDL ، وتوصلت الدراسة الى اهم النتائج المتعلقة بالمتغير الاساس للدراسة، اذ تبين ان للمساعدات الخارجية تأثير سالب ومعنوي في كلا الاجلين القصير والطويل في عجز الموازنة، في حين تباين تأثير المساعدات الخارجية في معدلات التضخم بين الاثر السلبي والايجابي.

الكلمات المفتاحية:المساعدات الخارجية،الاداء الاقتصادي،عجزالموازنة والايرادات الضريبية

Abstract

The study aims to identify the nature of foreign aid and economic performance through economic literature based on economic theory, and to explore the theoretical relationship between them by analyzing the reality of data for the sample countries. In addition to measuring and analyzing the impact of foreign aid on the economic performance of selected countries, according to the standard quantitative method, while the main hypothesis stated that there is a positive impact of foreign aid to the selected countries, such as grants and soft loans, on the economic performance of developing countries, as it is expected that an increase in the volume of this Aid to improve living conditions and develop economic structures, which contributes to stimulating investments, Reducing unemployment rates, thus, this positive effect enhances development and growth efforts, thus enhancing economic performance rates. The Eviews12 software package was used to test the relationship of foreign aid as an explanatory variable in addition to other variables (inflation rate - government spending - tax revenues - budget deficit). In economic performance as a dependent variable represented by (general budget deficit as a percentage of GDP - inflation rate) using the ARDL model, the study reached the most important results related to the basic variable of the study, as it was shown that foreign aid has a negative and significant impact in both the short and long terms on the budget deficit, in When the effect of foreign aid on inflation rates varied between negative and positive.

Key Word: Foreign Aid, Economic Performace, Budget deficit and Tax revenue.

المقدمة :

يختلف تأثير المساعدات الخارجية وفعاليتها بناءً على العديد من العوامل. من بين هذه العوامل، الشروط التي تفرضها الدول المانحة على الدول المستفيدة، ومدى قدرة الدول النامية على إدارة هذه الموارد بفعالية وتوجيهها نحو مشاريع تنموية حقيقية. في البلدان ذات الدخل المنخفض، قد تشكل المساعدات شريان حياة حيوي لتحسين الأداء الاقتصادي، بينما في الدول المتوسطة أو مرتفعة الدخل، قد تعتمد النتائج بشكل أكبر على مدى توجيه هذه المساعدات إلى القطاعات الأكثر احتياجاً وفاعلية باختصار، فإن فعالية المساعدات الخارجية في تحسين الأداء الاقتصادي تعتمد بشكل كبير على إطار الشروط المرافقة لها، وكذلك على قدرة البلدان المتلقية على استغلال هذه الموارد بشكل استراتيجي لتحفيز النمو المستدام وتحقيق أهدافها التنموية.

اهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الحاجة المتزايدة للبلدان النامية إلى المساعدات الخارجية، وذلك لتلبية احتياجاتها الأساسية في مجالات مثل الصحة والتعليم، ودعم مشاريع البنية التحتية، فضلا عن تقليص الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة. في ظل التحولات التي يشهدها النظام العالمي الجديد، والذي يتسم بتكرار الأزمات المالية العالمية وسرعة انتشارها، اذ تزداد الحاجة إلى فهم تأثير المساعدات الخارجية على اداء اقتصادات الدول النامية. فالتداعيات المترتبة على هذه الأزمات لا تؤثر فقط على الدول المتقدمة في الشمال، بل تمتد لتشمل دول الجنوب النامية، مما يجعل دراسة أثر المساعدات الخارجية على اداء اقتصادات هذه البلدان أكثر أهمية من أي وقت مضى.

مشكلة الدراسة: تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيس: ما هو تأثير المساعدات الخارجية في الأداء الاقتصادي للعراق؟ وما هو حجم هذه المساعدات والشروط المرتبطة بها التي تفرضها الدول المانحة؟

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية أساسية تتمثل بوجود تأثير إيجابي للمساعدات الخارجية للعراق، مثل المنح والقروض الميسرة، في الاداء الاقتصادي للبلدان النامية, أذ يُتوقع أن يؤدي ارتفاع حجم هذه المساعدات إلى تحسين ظروف المعيشة وتطوير الهياكل الاقتصادية، مما يسهم في تحفيز الاستثمارات وتقليل معدلات البطالة. وبالتالي، فإن هذا التأثير الإيجابي يُعزز من جهود التنمية والنمو بما يعزز من معدلات الاداء الاقتصادي.

هدف الدراسية : تهدف الى التعرق على ماهية المساعدات الخارجية , والاداء الاقتصادي واستكشاف العلاقة النظرية بينهما, فضلا عن قياس وتحليل اثر المساعدات الخارجية في الاداء الاقتصادي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية .

حدود البحث المكانية: اشتملت الدراسة على بلد العراق.

حدود البحث الزمانية: امتدت لـ 34 سنة من(1990-2023).

المبحث الاول: الاطار النظري للمساعدات الخارجية وعجز الموازنة والتضخم:

ان الاطار النظري للمساعدات الخارجية, والانفاق الحكومي و الإيرادات العامة على دور الدول, والمنظمات الدولية في تقديم المساعدات, والمنح والدعم المالي للدول النامية, لغرض تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية, اما الانفاق الحكومي والايرادات العامة فهما اداتان مهمتان تستخدمهما حكومات الدول لتنظيم الاقتصاد, أذ يتم تخصيص الموارد لتحقيق الاهداف التنموية, وتوفير الخدمات الضرورية عن طريق الايرادات العامة المتأتية من الضرائب والرسوم.

اولا: المساعدات الخارجية: ان المساعدات الخارجية تعد اداة حيوية تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية, والاجتماعية للدول النامية, وتهدف الى تحسين الظروف المعيشية, ودعم المشاريع التنموية وتعزيز الاستقرار السياسي كما تلعب دورا هاما في تعزيز العلاقات الدولية, وتعزيز التعاون بين الدول.

1.مفهوم المساعدات الخارجية :

هناك العديد من التعريفات التي وضعت لمفهوم المساعدات الخارجية, من الممكن تعريف المساعدات الخارجية على أنها عمليات نقل طوعية للموارد, مثل السلع, والخدمات ورأس المال, من دولة او منظمات دولية مانحة الى دول او بلدان اخرى متلقية لهذه المساعدات, بهدف تحسين الظروف المعيشية لسكان البلدان المتلقية النامية, وغالبا ما تقدم على شكل منح وقروض وتشمل المساعدات الاقتصادية والانسانية والعسكرية, وتتفاوت دوافع واهداف المانحين, أذ يمكن ان تشمل الاهداف الانسانية او السياسية او الاقتصادية , مما يعكس التعقيد في العلاقات الدولية (Macrae,2000,1),

2.**اهداف المساعدات الخارجية:** هناك العديد من الاهداف للمساعدات الخارجية يمكن اجمالها بما يلي: (العايدي ,2017, 16)

1 .تعزيز البرامج الاجتماعية. 2.القضاء على الفقر واستئصال الجوع

3 . تطوير شراكة تنموية عالمية شاملة. 4. زيادة الكفاءة الانتاجية للاقتصاد

5 . تامين قواعد عسكرية . 6 . تنمية التحالفات الاستراتيجية . 7 . دعم انظمة موالية.

3. انواع المساعدات الخارجية(الهاجري, 2023, 54) :

أ. **المساعدات الاقتصادية الخارجية** :وتكون على اشكال وهي كالاتي

أ . حسب طبيعتها وتقسم الى نوعين ،المساعدات النقدية والمساعدات العينية.

ب . بحسب مصادرها وتكون على نوعيين(حسن, 2023, 21)

1.**المساعدات الثنائية** :وهي مساعدات تكون عن طريق علاقة ثنائية بين الدول المانحة الغنية والدول المتلقية الفقيرة.

2.**المساعدات المتعددة الاطراف:** وهي بخلاف المساعدات الثنائية فالمساعدات المتعددة الاطراف عبارة عن تتدفق من الامتيازات من الهيئات المتعددة الاطراف مثل المنظمات, او عبارة عن مجموعة من الدول مالتي تعمل كمجموعة واحدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التنمية الدولية.

ج. بحسب شروطها المالية(درويش, 2019, 32) : وتكون على نوعين المنح والقروض, اذا كانت المساعدات المالية على شكل منح فأنها لا ترد بلا وجود اي التزامات او شروط على الدول النامية تتطلب رد المنحة او جزء منها. اما القروض الميسرة اذا كانت متضمنةً شروط مالية تقضي بردها او جزء منها وفقا للشروط التي تضعها الدولة المانحة, او شروط امتيازيه كان تكون تحديد فائدة اقل على الدول المتلقية, وتكون اقل من سعر الفائدة السوقي, او فترة زمنية طويلة الامد يتم عن طريقها استرداد قيمة المنحة التي حصلت عليها الدولة المتلقية.

د. المساعدات الخارجية بحسب شروطها :وهي معونات اقتصادية خارجية تكون وفقا لشروط سواء كانت شروطا سياسية او اقتصادية او اجتماعية(Andrew , 2019 , 2) .

هـ. المساعدات الخارجية بحسب انتظامها : وتشمل مساعدات خارجية تكون بشكل منتظم, ويتم الالتزام بها بشكل منتظم وهي المعونات التي تحكمها معايير سياسية او اقتصادية, وتكون مقبولة من قبل الدولة المانحة والدولة المتلقية.

و. المساعدات الخارجية الانسانية : وهي المساعدات التي تقدمها الدول الغنية المانحة والمؤسسات او المنظمات الخيرية الى الفئات المحتاجة او الدول الفقيرة النامية كالمشردين واللاجئين, بسبب الكوارث والحروب الداخلية والخارجية والمجاعات, ويكون الهدف منها السعي الانقاذ ارواح الناس والتخفيف من مأساتهم والحفاظ على كرامة الناس, وتقدم بشكل دعم مادي او لوجستي, ولا سيما الاستجابة للازمات التي يتعرض لها الناس, وهي بالتالي تهدف الى دعم حقوق الانسان بما في ذلك دعم النوع الاجتماعي, وهي بذلك تركز على دعم الدول الفقيرة, عن طريق مكافحة انتشار الامراض والاوبئة, وتقديم المساعدة خلال كوارث الزلازل والجفاف والمجاعة والفيضانات للعمل على تقديم الاحتياجات الاساسية للناس في هذه الدول, والذي يعد هدف رئيسي الى جانب اعتبارات اخلاقية مثل التضامن مع المتضررين وتعويضهم نتيجة للأضرار التي لحقت بهم.(Burcu,2017, 2).

ز. **المساعدات الخارجية الامنية والعسكرية :** وهي المساعدات التي تقدمها الدول الغنية المانحة للدول الفقيرة او المتلقية, لتحقيق اهداف امنية وعسكرية مشتركة عن طريق الاتفاقيات التي تحدد واوجه وطريقة الصرف, أذ تلتزم الدول المتلقية بصرف هذه المساعدات على المعدات العسكرية والاسلحة المصنعة في الدول الغنية, كما يمنع الشراء من غير هذه الدول, ومن ثم فان هذه المساعدات قد تكون في الاغلب غير نقدية, وانما يتم منحها عن طريق تخصيص مبالغ في حسابات الدول المتلقية لتحوليها مباشرة للمصانع والشركات التي تعمل لصالح البلد المانح. (عيسى , 2019 , 18).

4. مصادر المساعدات الخارجية : (الهرو,2019 ،15)

وسنوضح في هذا المجال اهم المصادر وكالاتي :

أ.**البنك الدولي:** هو مؤسسة مالية دولية تأسس في سنة 1944م عن طريق اتفاقية "بريتون وودز"والذي يهدف الى المساعدة في اعادة اقتصادات الدول.

ب. **صندوق النقد الدولي :** وهو مؤسسة تموليه دولية تأسس عن طريق اتفاقية بريتون وودز عام 1944م, بسبب الحاجة لأنشاء منظمة دولية تعمل للأشراف على النظام النقدي العالمي, ليتعامل مع المشاكل الاقتصادية والنقدية ما بعد الحرب العالمية الثانية, ويقوم صندوق النقد الدولي على بتقديم مساعدات فنية في مجال المحاسبة, ولا سيما المتعلقة بميزان المدفوعات فضلاً عن الضرائب وتحقيق التعاون النقدي الدولي, وهو بذلك يقوم بتقديم المشورة الخاصة برسم السياسة الاقتصادية بالإضافة الى ما يقدمه الصندوق الدولي في مجال التسهيلات الائتمانية للدول الاعضاء لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

ج. **برنامج الغذاء العالمي :** وهو وكالة عالمية تاسست عام 1962 تعمل على ادارة المساعدات الغذائية تعمل على القضاء على الفقر في الدول النامية, التي لديها مشاكل نقص كبير جدا في الغذاء, وتهدف الى المساعدة في دعم الناجين من الكوارث الطبيعية, مثل الفيضانات والزلازل وتقديم الدعم للمشردين واللاجئين, او النازحين داخل البلد الواحد, وتنشط هذه المؤسسة في مناطق عديدة في العالم وخاصة افريقيا والشرق الاوسط وامريكا اللاتينية.

د. **منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي :** وهي من ابرز منظمات التعاون الاقتصادي الانمائي, والتي تأسست سنة 1961م, ومقرها فرنسا وكان الهدف من انشائها هو تعزز وجود التنمية الاقتصادية, وتشجيع التجارة العالمية, ومن ثم فأنها بدأت 20 عضوا اي دولة مؤسسة, وبعدها انظمت اليها دول اخرى وتظم لجنة المساعدات الانمائية (DAC), والتي هي من الجهات التي تقوم بتقديم المساعدات الانمائية(oda) التي تقوم بتقديم المنح والقروض الميسرة, والجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الامريكية هي اكبر مانح في هذه المؤسسة أذ انها قدمت 33.59 مليار دولار في سنة 2016 وقد جاءت بعدها كل من المانيا ,اليابان ,المملكة المتحدة ,وفرنسا.(Chowdhury,2007,1and Garpnna).

هـ. **المساعدات المقدمة من الاقطار العربية :** تعد الدول العربية من المصادر المهمة لتقديم الدعم للبلدان النامية والفقيرة, وبالتالي فان المملكة العربية السعودية تأتي في مقدمة هذه الدول, وتليها كل من الامارات والكويت, و تاتي تقدم المساعدات عن طريق ثلاثة مجاميع رئيسة(محمد، 2021 ,86).

1 . المساعدات الثنائية : وتستخدم المساعدات المقدمة من الدول العربية لسد العجز في الموازنة العامة للدول المتلقية.

2. المساهمة في مؤسسة التمويل الدولية: اذ تقدم المساعدات لسد العجز في موازين المدفوعات والبرامج الاصلاحية

3 . المساعدات المقدمة لمؤسسات مجموعة التنسيق : وتقدم لإصلاح برامج الاقتصاد والمشاريع التنموية الانمائية بمختلف القطاعات, أذ بلغت المساعدات التي قدمتها الدول العربية للدول الفقيرة في سنة 2015م 12.1 مليار دولار امريكي, اما مؤسسات مجموعة التنسيق فقد بلغت 17.7 مليار دولار امريكي سنة 2015م.

5:الأثار الاقتصادية للمساعدات الخارجية :

تعد المساعدات الخارجية أحد أدوات الدعم الاقتصادي التي تقدمها الدول الغنية للدول النامية, بهدف تعزيز التنمية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية, رغم أن هذه المساعدات يمكن أن تسهم في تحسين البنية التحتية والتعليم والصحة، إلا أن لها آثاراً اقتصادية متباينة فمن جهة، يمكن أن تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر، لكن من جهة أخرى قد تؤدي إلى الاعتماد على المساعدات وتقليص الحوافز للإصلاحات المحلية, بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه الدول المستقبلة تحديات في استدامة هذه المساعدات وتأثيراتها طويلة الأمد لذا سنتطرق الى نوعين من الاثار..(Edwards,2014, 3)

أ.الاثار الايجابية للمساعدات الخارجية :

بالرغم من الاثار السلبية للمساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة للدول النامية ألا ان هنالك اثار ايجابية للمساعدات الخارجية في الدول المتلقية النامية, اذا ما احسنت استخدامها وتوظيفها في البرامج التنموية والاستثمارية في مختلف القطاعات ويمكن توضيحها بالنقاط الاتية :

1 . تلبي المساعدات الخارجية احتياجات التنمية الاقتصادية للدول المتلقية التي تعمل على تطوير مختلف قطاعاتها الاقتصادية كقطاعات الزراعة والصناعة و الطاقة, وكذلك قطاع الطاقة.(Ruchi and Dabas,2013,173)

2 . المساعدات الخارجية ولا سيما المقدمة بصورة نقدية وغير مشروطة تمنح الدول المتلقية حرية في تنفيذ خططها التنموية للنهوض باقتصادها, لان النقد المقدم لخزينتها يكون في الاغلب عملات اجنبية يمكن لهذه الدول عن طريقها الاختيار بين السلع الاجنبية التي تكون بحاجة اليها والمناسبة لها من بين بدائل واسعة, ومن ثم فان المساعدات النقدية الاجنبية يمكن ان تكون غطاء لعملتها المحلية (ابو زعتر,2012, ,57).

3 . يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق توفير مطالبتة الضرورية والتي من اهمها البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية كالتعليم والصحة والنقل والطاقة والاتصالات والتدريب والصحة, ولان بناء هذه البنية التحتية يتطلب استثمارات كبيرة جدا, والتي ليس بمقدور الدول النامية القيام بها يمكن للمساعدات الخارجية ان تساهم بشكل واضح في تلبية هذه الاحتياجات الضرورية لدعم البرامج التنموية(Ruchi and Dabas,2013,173)

4 .تساهم المساعدات الخارجية في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي عن طريق اعادة هيكلة الاقتصاد وتنمية الخدمات العامة وبناء البنية التحتية الضرورية ونقل التكنولوجيا عن طريق توفيرها مساعدات مالية تعمل على خلق استثمارات جاذبة, ومناسبة تساهم في زيادة كفاءة الموارد البشرية في الدول النامية وتحسين مجال الصحة والتعليم والعمل, على تقليص نسبة الوفيات بين الاطفال ومكافحة الفقر(ابو مصطفى, 2009, 81).

5 . المساعدات الخارجية المتمثلة بالقروض الميسرة والمنح, تعد مصدر تمويل مهم للدول المتلقية لتغطية عجز الموازنة للدول النامية لان الدول النامية تواجه نقص في مصادر تمويل المحلية ولا سيما التي تكون بشكل نقدي لما تحتويه من عملة صعبة الذي تقدمة الدول المانحة للدول النامية, والتي تعاني من عجز في الوازنة وعجز مالي (حمادي ,2012, 20).

ب.الاثار السلبية للمساعدات الخارجية:

يمكن حصر عدد من هذه الاثار السلبية وكما يلي:

1. المساعدات الخارجية التي حصلت عليها البلدان النامية, غالبا ما كانت متأثرة بالتجاذبات العالمية الدولية والعلاقات بين هذه الدول, ونتيجة لهذه الظروف اضطرت بعض هذه الدول الى اللجوء الى التمويل الخارجي ذات التكاليف المرتفعة, والتي جعلها عرضة اكثر من غيرها للاستغلال من قبل المؤسسات النقدية والمالية في سوق الاقراض الدولي (الطاهر,2008, ,4).

2. من جهة اخرى ان معظم المساعدات الثنائية الخارجية مقيدة ومشروطة، الامر الذي يلزم الدول النامية او المتلقية للمساعدات الخارجية بشراء المستلزمات والسلع من الدول المقدمة لهذه المساعدات, وفي بعض الاحيان تأتي مزدوجة الشروط, أذ تحدد

الدولة مقدمة المساعدة تمويل اضافي يشترط فيه شراء هذه المساعدات او السلع والمستلزمات من الدول المانحة (زيتوني,2007, 112).

3. كما ان هناك انواع من المساعدات الخارجية تعمل على تقييد حرية الدول النامية لاستخدام هذه المساعدات من اجل التنمية الاقتصادية.
4. كذلك فان المساعدات المقدمة من الدول المانحة, تعمل على تحديد الاسلوب الذي تضمن بها تحقيق اهداف ومصالح هذه الدول المانحة, ولا سيما الاستراتيجية ذات الاولوية في البلدان المانحة, وهذا يؤدي الى تغير في توجهات الدول الفقيرة والنامية عن مسار تحقيق التنمية الاقتصادية, وانحراف هذه الوجهة عن رغبة الدول المانحة والتي تكون عسكرية وبعيدة عن الجانب الاقتصادي(ابو زعتر ,2012,57).

ثالثا:الاداء الاقتصادي :

ان الأداء الاقتصادي هو عملية انجاز مهمة او نشاط بهدف تحقيق نتيجة محددة وفقاً لغاية معينة, ويتضمن مفهوم الاداء عنصر الكفاءة, ويشير هذا الى الاستخدام الامثل للموارد المتاحة في السياق الاقتصادي, ويعرف الخبراء الأداء الاقتصادي بأنه قدرة صانعي السياسات الاقتصادية في دولة ما على توفير عدة منافع تضاف الى قطاعاتها الاقتصادية, كمعدل نمو مرتفع للناتج المحلي الاجمالي, و مستوى منخفض من التضخم, نسبة بطالة منخفضة, و استقرار الاسعار وتحسين الوضع المالي عن طريق تحقيق استقرارها وازدهار في الأسواق المالية, ألا ان تحقيق هذه الاهداف مجتمعة يعد أمرا صعبا ومعقداً لأنه غالبا ما يكون هناك تعارض بين بعض الاهداف, مما يتطلب مهارة في ادارة السياسات الاقتصادية (Walter, 2020,1), ويمكن التعبير عنة بانة اسلوب وطريقة تستخدم من اجل معرفة مدى النفع الذي يحققه مشروع او قطاع معين لفترة زمنية معينة, والذي يفيد صناع القرار, ولاسيما الاستثماري المتوقع وهو اسلوب يقدم لصاحب القرار الاستثماري, فهماً كاملاً وتصورا لتقييم المشروع على مدى فترة حياته المتوقعة الذي يساعده في اتخاذ القرار بشان استمرار المشروع من عدمه عن طريق مقاييس, ومحددات مالية واجتماعية واقتصادية, وسيكون مهما لصاحب القرار ليكون مرشدا له في معالجة القصور او حل المشكلات او العقبات قد تواجه المشروع في المستقبل, كما يمكن التعبير عنة بانة العمليات التي تشمل استخدام موارد وامكانيات استخدام موارد وامكانيات معينة لتنفيذ النشاطات الاقتصادية والاستثمارية, بوسائل واساليب محددة لتحقيق اهداف المشروع او اهداف قطاعات اقتصادية (الشريفي,2021, 6).

ويُعرف الأداء الاقتصادي بشكل شامل بأنه القدرة على تحقيق أهداف اقتصادية محددة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، وذلك عن طريق استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة لتحقيق مستويات عالية من الإنتاجية، والنمو والرفاهية الاقتصادية, ويشمل الأداء الاقتصادي تقييم كفاءة الوحدة الاقتصادية أو الإنتاجية في تحويل الموارد إلى منتجات أو خدمات تسهم في تحقيق قيمة مضافة للمجتمع أو السوق, كما يُعرف الأداء الاقتصادي أيضًا بأنه الناتج المرغوب الذي تسعى الوحدة الاقتصادية أو الإنتاجية لتحقيقه، والذي يتمثل في تعظيم الأرباح أو تقليل التكاليف، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتحسين مستوى المعيشة، واستدامة النمو على المدى الطويل.

ثالثاً.مفهوم عجز الموازنة :

هو الذي يعكس قدرة الايرادات العامة التي تم تقديرها من قبل الحكومة لتغطية النفقات العامة المقدرة من الحكومة, وبالتالي فأن العجز ينتج عن زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة ,كما تم تعريفة بانة رصيد الموازنة السالب الذي ينتج عن زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة والذي يحدث في ظروف معينة الامر الذي يدفع الحكومة الى تمويل عجزها او عجز الموازنة العامة, عن طريق الاقتراض والذي يؤدي الى زيادة الدين العام للدولة, وبالتالي فأن عجز الموازنة هو من المشكلات المالية المؤثرة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في اي دولة معينة والعجز, وهذا يتجلى عندما تكون النفقات العامة اكبر من الايرادات العامة الامر الذي يؤدي الى الصعوبة في تغطية التكاليف العامة, ووفقا لبعض التعاريف المهمة فان عجز الموازنة هو الفرق السلبي بين الانفاق الجاري والايرادات المتاحة للدولة, الذي يعكس زيادة الطلب على الموارد مع زيادة في الدخل العام (محمد,82,2021).

انواع عجز الموازنة :

توجد عدة انواع لعجز الموازنة العامة للدولة اهمها

اولاً العجز الجاري : يمكن تعريفه بانه الفرق بين الايرادات العامة للدولة والانفاق العام للدولة, ويحدث نتيجة لتفوق النفقات الضرورية على الايرادات الضرورية لتغطية التزامات الدولة الاساسية وقد جرت العادة على تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض او تحقيق زياده في الايرادات العامة للدولة (عيسى ,2019, 10)

ثانيا.العجز الكلي(الشامل) : وهو العجز الذي يتعلق بالحكومات المركزية ومؤسسات القطاع العام والمجموعات المحلية

ثالثا. العجز الاسمي والحقيقي : ان العجز الحقيقي والاسمي يعد غير مقصود , ويعرف العجز الحقيقي والاسمي بأنه هو الذي يمثل الفرق بين الايرادات العامة والنفقات العامة ,وبالتالي يمكن القول ان العجز الحقيقي والاسمي عبارة عن عجز حسابي الذي يتعامل مع الواقع الرقمي من غير الاخذ بالاعتبار الجوانب الاقتصادية .

رابعا. العجز الهيكلي: يظهر العجز الهيكلي نتيجة خلل في الهيكل الاقتصادي، ويعود ذلك إلى عدم التوازن في الأوضاع المالية للدولة، أذ يتجاوز الإنفاق العام القدرة المالية للاقتصاد الوطني بعبارة أخرى، يحدث هذا العجز عندما لا يستطيع الدخل القومي تحمل الأعباء العامة بمختلف أشكالها، مما يشير إلى وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد, ينشأ العجز الهيكلي عندما تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة بشكل دائم ومستمر، مما يؤدي إلى عجز مستمر, هذا الخلل لا يتجسد فقط في الفجوة بين الإيرادات والنفقات، بل يعكس أيضًا اختلالًا أعمق في النظام المالي بأكمله .(جهاد ,2024، 10-13).

رابعاً: التضخم: يعد التضخم مؤشرا مهما للأداء الاقتصادي وتحديد مستوى الاداء الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية ان مشكلة التضخم من المشكلات الاقتصادية المعاصرة التي تواجه العديد من البلدان حول العالم, ولاسيما البلدان النامية.

لذا فان التضخم يشير الى ارتفاع المستوى العام للأسعار, وبشكل مستمر وعلى إمتداد فترة زمنية طويلة وكذلك فان التضخم وان كان يعني الارتفاع المستمر والعام في الاسعار فان هذا لا يعني الارتفاع في الاسعار فقط لأنه بعضها قد ينخفض, ولكن ينبغي على الاتجاه العام ان يكون صعودياً وارتفاع الاسعار مستمر, وبالتالي فان التضخم يتجسد في ارتفاع الاسعار, وان هذا الارتفاع المقصود ينبغي ان يتسم بالاستمرارية وغير المؤقتة (الشبكي ,2023 , 47).

وعليه فان التضخم يقصد به الارتفاع المستمر في الاسعار, وبشكل تصاعدي وبشرط ان لا يكون لفترة زمنية معينة ولا يكون على عدد من السلع دون غيرها, وهذا يدفع الحكومة الى وضع البرامج والخطط الضرورية للحد من ظاهرة التضخم ومواجهة جوامحه والحفاظ على بقائه ضمن المستوى المعقول والتضخم, يعد مشكلة مركبة ومعقدة تعمل على تشكيلها عدة عوامل منها النقدية والهيكلية بغض النظر عن التضخم سواء كان ناتجا عن زيادة كمية النقود او حصول فائض في الطلب الكلي (سليمان ,2017 , 14)

خامساً:العلاقة النظرية بين المساعدات الخارجية والاداء الاقتصادي

تعاني اغلب البلدان النامية من انفتاح اقتصاداتها بشكل كبير على العالم الخارجي، ولاسيما فأن هذا يجعلها اشد تأثرا بالمساعدات الخارجية التي تتلقاها هذه البلدان من الدول المتقدمة، وهذا ما ينعكس على ادائها الاقتصادي سلباً او ايجاباً. (محارمه واخرون , 2012 , 4)

1.العلاقة بين المساعدات الخارجية وعجز الموازنة .

ان العلاقة بين المساعدات الخارجية والاداء الاقتصادي تختلف من بلد الى بلدا اخر مما ينعكس على نتائجها ففي بعض الادبيات وجدت ان المساعدات الخارجية لها تأثير سلبي على الاداء الاقتصادي بينما وجد في ادبيات أخرى ان للمساعدات الخارجية تأثيراً ايجابياً في الاداء الاقتصادي، لذا فأنه اذا لم يكن لدى الدول المتلقية لهذه المساعدات سياسات اقتصادية سليمة فأن المساعدات الخارجية ستخلف تأثيرا سلبياً، فضلاً عن ذلك العديد من الدراسات دعمت وجهات النظر التي اكدت ان للمساعدات

الخارجية تأثيرا ايجابياً على الاداء الاقتصادي أذ ان المساعدات الخارجية تعمل على تكملة المدخرات المحلية في الدول المتلقية لها وتقلل من قيود الصرف الاجنبي مما ينعكس على ادائها الاقتصادي بالإيجاب. (Albiman,2014,193)

أن المساعدات الخارجية والمنح والقروض الميسرة تشكل مصدرا مهما للدول النامية و الدول الأقل نمواً والتي تشهد نهضة تنموية في المراحل الاولى, وان هذه الموارد تُعد عاملا اقتصاديا مهما ومحوريا في تعزيز قدرة هذه البلدان على تطوير البنية التحتية وتنفيذ واقامة المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية اذا ما تم استثمارها بشكل يتوافق مع المعايير الوطنية والدولية المعمول بها, وان هناك العديد من الدول سواء في العالم العربي او خارجه تعتمد بشكل اساس على المساعدات الخارجية لتلبية احتياجاتها التنموية وتعتمد هذه البلدان على الدعم الذي تقدمه المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتستفيد هذه البلدان من المساعدات الثنائية المقدمة من الدول المتقدمة الغنية مثل الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية والتي تقدم هذه المساعدات وفق اتفاق ثنائي بهدف تعزيز التعاون وتحقيق التمية المستدامة في الدول النامية والفقيرة، ولذا فان المساعدات والمنح الدولية ليست مجرد مصدر انما هي كذلك اداة استراتيجية تسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلدان النامية ولهذا فمن المهم ان يتم ادارة الموارد بما يتماشى مع خطط التنمية لتحقيق الاثر الايجابي للمساعدات الخارجية (ابو مصطفى ,2009 , 69), ومن الضروري ان نبين أن المساعدات الخارجية تحتل اهمية بالغة بالنسبة لبعض البلدان النامية أذ ان بعضها اصبحت تعتمد بشكل مبالغ فيه على المساعدات الخارجية في تمويل عجز الموازنة العامة لها سواء كان العجز مؤقتا او مزمنا والتي يمكن ان تكون على شكل نقود لان الدول المانحة للمساعدات الخارجية تقوم بتوفير جزء من هذه المساعدات لتمويل بعض دول نامية تعاني من عجز في موازناتها العامة ويمكن ان تكون هذه المساعدات على شكل مواد غذائية او مساعدات سلعية اخرى وعلى الرغم من هذه الاثار الايجابية للمساعدات الخارجية في معالجة عجز الموازنة من خلال توفيرها قدرا معين من احتياجاتها لتغطية عجز موازنتها والقيام بواجباتها .

ان الإفراط في الاعتماد على المساعدات الخارجية لتمويل عجز الموازنة قد يضر بالاقتصاد المحلي، ولا سيما إذا كانت تدفقات المساعدات غير منتظمة. والنتيجة شبه الحتمية هي زيادة الاقتراض المحلي والخارجي مع تراجع التدفقات وارتفاع أسعار الصرف. (James , 2003 ,21)

من جهة اخرى فقد تباينت النتائج بشكل واضح بين المساعدات الخارجية والمنح والقروض من حيث النوع والشروط لتعامل مع العجز المالي بطرق مختلفة, ومؤثرة في معالجة العجز المالي من جهة وتحفيز النمو من جهة اخرى بطرق متباينة, أذ ان المنح ارتبطت بزيادة الانفاق الحكومي والذي ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي بطريقة ايجابية فقد كان لهذه المنح دور في توفير مواد اضافية للدولة التي استخدمتها في تمويل المشروعات او الخدمات وبالتالي تحفيز الاقتصاد وان كان التحفيز على النمو ايجابيا لكنة كان في نفس الوقت محدود, من ناحية اخرى كانت القروض مرتبطة بشكل واضح بالعجز المالي غير المتوقع في الميزانية عندما يتجاوز الانفاق الحكومي الايرادات المتاحة من الضرائب والمنح, تلجأ الدول الى الاقتراض لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة, ومع ذلك فان اللجوء الى القروض يمكن ان تكون له تبعات سلبية, أذ اظهرت النتائج ان العجز المالي الذي يتم تمويله عن طريق القروض يؤثر سلبا على الاداء الاقتصادي, بعبارة اخرى كلما زاد الاعتماد على القروض لسد عجز الموازنة العامة لها كلما اثر سلبا على النمو الاقتصادي في هذه الدولة ربما بسبب العبء المستقبلي لخدمة الدين او بسبب اختلالات اخرى ناجمة عن التمويل عبر القرض, جانب اخر اظهرت النتائج ان الايرادات الضريبية كانت صعبة التغيير على المدى القصير مما يعني ان الحكومة لم تكن قادرة على زيادة الايرادات الضريبية بسرعة للتكيف مع العجز في الموازنة العامة للدولة, ان هذه القيود جعلت الحكومة تعتمد بشكل اكبر على القروض لسد فجوات الانفاق الحكومي وبما ان الايرادات الضريبية والمنح لم تكن مرنة بما يكفي لتعديلها على المدى القصير اضطرت الحكومة الى استخدام الاقتراض كأداة رئيسية لمعالجة اختلالات الميزانية مما زاد من تعقيد الوضع المالي واثر على النمو الاقتصادي, بالتالي يظهر ان العلاقة بين انواع المساعدات وعجز الموازنة معقدة أذ ان اعتماد الدولة على القروض لسد عجز الموازنة العامة للدولة قد يكون ضروريا في بعض الحالات ولكنة يحمل في طياته تحديات تؤثر سلبا على الاقتصاد وعلى المدى الطويل بينما توفر المنح فوائد محدودة ولكنها مستقرة مقارنة بالقروض . (Oliver , 2015 , 19)

2.العلاقة النظرية بين المساعدات الخارجية والتضخم.

تعاني معظم اقتصادات الدول النامية من مشكلة التضخم, والذي نتج عن هذه المشكلة عدد من المشكلات كزيادة الانفاق العام الحكومي, والذي ادى الى ارتفاع المستوى العام الأسعار, وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود وهذا ادى الى فقدان وظيفة النقود كمخزن للقيمة, وهذا جعل الافراد يتخلون بما لديهم من نقود, ان الدول النامية تسعى وبشكل دائم للحصول على المساعدات الخارجية والمنح والهبات والقروض الميسرة لأجل تمويل المشاريع التنموية وبالتالي تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, غير ان هذه المساعدات في الاغلب تكون بشروط تفرضها الدول المانحة الغنية ولا سيما المؤسسات المالية الدولية, كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي, ان هذه الشروط الغاية منها تحقيق استقرار اقتصادي على المدى الطويل لكنها سوف تعرقل الجهود الوطنية الهادفة الى مكافحة التضخم وتحقيق التنمية المستدامة في الوقت نفسه.(I Mengistu, 2015, 43)

في هذا السياق تسعى الدول النامية إلى الاستفادة من المساعدات الخارجية كوسيلة للتخفيف من حدة التضخم وتحقيق الاستقرار المالي, تُعد هذه المساعدات فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها, ومع ذلك، إذا كانت هذه المساعدات مشروطة بشروط معينة، فإن الأمر يصبح أكثر تعقيدًا بالنسبة لهذه الدول, إذ تتحول أولوياتها من مواجهة التحديات الاقتصادية مثل التضخم إلى محاولة تلبية متطلبات المانحين، مما قد يعيق قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية الحقيقية, بالتالي يصبح التركيز منصبًا على الامتثال لشروط المساعدات بدلاً من التركيز على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي الذاتي، مما قد يؤدي إلى عدم توافق بين الأهداف الوطنية والالتزامات الخارجية.

تشترط الدول المانحة على الدول الاقل نمواً التي تعاني من التضخم تنفيذ إجراءات تهدف إلى خفض معدلات التضخم، مثل تحرير أسعار الفائدة وإلغاء قيود تدفق رأس المال. لكن هذه الإجراءات قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير إذا لم تكن المؤسسات المحلية مهيأة للتعامل معها، مما يزيد من تقلبات الأسعار ويفاقم التضخم. لذا، ينبغي على الدول النامية تبني استراتيجية متوازنة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية، مع التركيز على مصلحة المواطنين لتحقيق التنمية الشاملة والاستقرار الاقتصادي.

لذا يمكن القول ان استجابة الحكومة والبنك المركزي لتدفقات المساعدات الخارجية تؤثر بشكل مباشر على مستويات التضخم والاستقرار الاقتصادي العام يعتمد النجاح في ادارة هذه التدفقات على القدرة على تحقيق توازن دقيق بين الانفاق الحكومي والامتصاص النقدي لضمان استفادة الاقتصاد من المساعدات الخارجية, (Carolyne2017 , 25), دون تعريضه لمخاطر تضخمية كبيرة كما ان النتائج تشير الى ان قاعدة الانفاق والامتصاص تظهر فعالية اقل بشكل ملحوظ في تحقيق استقرار الاقتصاد مقارنة بقاعدة استهداف التضخم او قاعدة استقرار سعر الصرف هذه النتيجة تصبح جلية بشكل خاص عند تقييم تأثير كل من هذه القواعد على تقلبات سعر الصرف الاسمي وتضخم مؤشر اسعار المستهلك والناتج المحلي الاجمالي ففي ظل قاعدة الانفاق والامتصاص تظهر هذه المتغيرات الاقتصادية مستوى اعلى من التقلبات مما يعكس صعوبة هذه القاعدة في تحقيق استقرار اقتصادي فعال, وفيما يتعلق بالتضخم وهو مؤشر(Kizito, 2024, 31) حساس يعكس الصحة الاقتصادية العامة نجد ان قاعدة استهداف التضخم التي تعتمد على اسعار المستهلك تقدم اداء اكثر استقرارا واقل تقلبا مقارنة بقاعدة الانفاق والامتصاص او قاعدة ربط سعر الصرف الزاحف يعكس ذلك قدرة قاعدة استهداف التضخم على تحقيق ضبط افضل للأسعار والتحكم في مسار التضخم على المدى الطويل والمتوسط, ولذلك فمن المهم للحكومات معالجة الفروقات في تقديم المساعدات الخارجية ويتطلب الامر فهما دقيقا للاحتياجات المتنوعة للمستفيدين مع الاخذ بنظر الاعتبار المتطلبات الاساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها وفي هذا السياق يصبح التضخم عاملا حاسما يؤثر على فعالية المساعدات المقدمة فمع ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة الاسعار تزداد الحاجة الى مراجعة وتحديث سياسات المساعدات لضمان انها تواكب التغيرات الاقتصادية, ان التضخم يؤدي الى تأكل القدرة الشرائية للأفراد وخاصة الفئات ذات الدخل المحدود مما يعني ان المساعدات التي كانت كافية في وقت سابق قد لا تكون كذلك

في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة لذا من الضروري ان تكون استجابة المساعدات مرنة لتتلاءم مع التحديات الجديدة التي يفرضها التضخم هذا يتطلب.(Dalgaar ,2004 , 6), ان الزيادة الكبيرة في المساعدات الخارجية التنموية من الدول والمؤسسات المانحة الهادفة لتعزيز الاصلاحات الاقتصادية المالية وتعزيز السياسات الموجهة نحو الاسواق في اطار خطط الاصلاح الاقتصادي قد تؤدي في بعض الاحيان هذه المساعدات والمنح الى تأثيرات غير مقصودة على الاقتصاد لأنه في كثر من الحالات تؤدي المساعدات المتدفقة الى زيادة الطلب الكلي وتوفير النقد الاجنبي بشكل كبير مما يؤدي الى تعقيد جهود الحكومات في الحفاظ على استقرا الاسعار(Asim, 1999, 32).

المبحث الثاني: قياس أثر المساعدات الخارجية في عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم في العراق للمدة (1990-2023)

أولاً: توصيف النموذج:

تعد مرحلة توصيف النموذج من اهم مراحل اعداد النموذج القياسي والتي يتحدد من خلالها العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات المعتمدة وفق منطق النظرية الاقتصادية. وعليه فأن الشكل التالي للنموذج سيكون كالآتي:

$$Y_1 = F\ (X_1, X_2, X_3, X_4) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

إذ أن:

Y_1: المتغير المعتمد الأول، والذي تم التعبير عنه بعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

X_1 : صافي المساعدات الخارجية (% من إجمالي الدخل القومي).

X_2: معدل التضخم؛ معبراً عنه بالأسعار التي يدفعها المستهلكون سنوياً (%).

X_3: إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

X_4: إجمالي الإيرادات الضريبية (المباشرة + غير المباشرة) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

$$Y_2 = F\ (X_1, X_2, X_3) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

إذ أن:

Y_2: المتغير المعتمد الثاني، والذي تم التعبير عنه بمعدل التضخم؛ الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنوياً (%).

X_1: صافي المساعدات الخارجية (% من إجمالي الدخل القومي).

X_2: عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

X_3: إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا : قياس أثر المساعدات الخارجية في عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (1990-2023):

1. **اختبار الاستقرارية:** يتضح من جدول (1) أن المتغير المعتمد والمتغير المستقل الأول والرابع قد ظهر مستقر في المستوى، بمعنى أن هذه المتغيرات لا تحتوي على جذر وحدة. أما باقي المتغيرات (المتغير المستقل الثاني والثالث) فقد اصبحوا مستقرين بعد أخذ الفروق الاولى لهما، مما يعني قبول فرضية العدم والتي تشير إلى أن هذين المتغيرين يحتويان على جذر وحدة؛ وذلك لان القيمة الاحتمالية للاختبار لهذين المتغيرين جاءت غير معنوية.

جدول (1): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج عجز الموازنة العامة في العراق

Unit Root Test Table by: ADF						
At Level						
Variables		**Y1**	**X1**	**X2**	**X3**	**X4**
Intercept	**t-Stat.**	-3.9143	-4.8544	-2.6824	-2.2743	-3.5957
	Prob.	0.0052	0.0004	0.0878	0.1858	0.0115
	Decision	***	***	*	No	**
Trend & Intercept	**t-Stat.**	-3.5762	-5.5990	-3.3042	-2.3146	-4.8519
	Prob.	0.0481	0.0003	0.0832	0.4149	0.0023
	Decision	**	***	*	No	***
None	**t-Stat.**	-3.7432	-4.3949	-2.9429	-1.2695	-1.9017
	Prob.	0.0005	0.0001	0.0046	0.1839	0.0556
	Decision	***	***	***	No	*
At First Difference						
Variables		**d(Y1)**	**d(X1)**	**d(X2)**	**d(X3)**	**d(X4)**
Intercept	**t-Statist.**	-4.9615	-16.7400	-5.6251	-5.4678	-8.5357
	Prob.	0.0003	0.0001	0.0001	0.0001	0.0000
	Decision	***	***	***	***	***
Trend & Intercept	**t-Statist.**	-4.0381	-17.9312	-5.5310	-5.5058	-8.6911
	Prob.	0.0185	0.0000	0.0004	0.0005	0.0000
	Decision	**	***	***	***	***
None	**t-Statist.**	-3.6065	-16.3978	-5.7041	-5.5227	-8.6390
	Prob.	0.0008	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
	Decision	***	***	***	***	***

3. تقدير النموذج : يتضح من جدول (2) نتائج التقدير في الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ، وكالآتي:

❖ **نتائج العلاقة في الآجل القصير:**

✓ أظهرت النتائج أن قيمة (ECM) قد بلغت (0.452687−) وهي معنوية وأقل من (1−)، وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، أي أن اختلال التوازن لنموذج عجز الموازنة العامة في العراق يتطلب سنة وشهرين تقريباً من أجل العودة إلى الوضع التوازني $\left\{\frac{1}{0.452687} = 2.21 \cong 2.2\right\}$.

✓ لحد القطع (الثابت) أثر طردي ومعنوي، بمعنى أنه عندما تكون جميع متغيرات الدراسة مساوي للصفر فأن عجز الموازنة العامة سيكون (7.189) تقريباً.

✓ للمساعدات الخارجية أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أن زيادة المساعدات الخارجية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (0.109−%) وهذا ينطبق والنظرية الاقتصادية.

✓ لإجمالي الإنفاق الحكومي أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (0.606−%) وهذا ينطبق والنظرية الاقتصادية.

✓ لإجمالي الإيرادات الضريبية أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أن زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (4.127−%) وهذا ينطبق والنظرية الاقتصادية.

❖ **نتائج العلاقة في الآجل الطويل:**

✓ للمساعدات الخارجية أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أن زيادة المساعدات الخارجية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (0.544−%). وهذا ينطبق والنظرية الاقتصادية.

✓ لمعدل التضخم أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أن زيادة معدل التضخم بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (0.051−%).وهذا ينطبق والنظرية الاقتصادية.

- ✓ لإجمالي الإنفاق الحكومي أثر طردي ومعنوي، بمعنى أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة بنسبة (0.045%).
- ✓ لإجمالي الإيرادات الضريبية أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أن زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة (13.768-%).وهذا ينطبق والنظرية الاقتصادية.

❖ **القوة التفسيرية للنموذج ومعنويته:**

- ✓ بلغت قيمة R^2 (0.85) أي أن المتغيرات المفسرة تفسر ما نسبته (85%) من التغيرات الحاصلة في عجز الموازنة العامة، في حين أن (15%) تعزى لتأثير متغيرات أخرى لم يتم ادخالها في النموذج والمتغير العشوائي.
- ✓ بلغت قيمة F المحتسبة (46.038) وبمستوى معنوية (1%)، وهذ ما يشير إلى معنوية النموذج ككل.

جدول (2): نتائج تقدير النموذج لمتغيرات نموذج عجز الموازنة العامة في العراق

Method: ARDL (1, 1, 0, 1, 1)			Dependent Variable: D(Y1)	
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Dynamic repressors (1 lags, automatic): X1 X2 X3 X4				
Model Selection Method: SIC			Included observation: 33	
Variable	**Coef.**	**S.E**	**t- Stat.**	**Prob.**
Long-run Coefficients				
X1	-0.544065	0.179479	-3.031363	0.0058 ***
X2	-0.050994	0.021561	-2.365099	0.0264 **
X3	0.054087	0.139973	0.386408	0.7026 No
X4	-13.76828	3.863132	-3.564021	0.0016 ***
Short-run Coefficients				
ECM *	-0.452687	0.069193	-6.542406	0.0000 ***
C	7.188723	1.407397	5.107816	0.0000 ***
D(X1)	-0.109697	0.030964	-3.542727	0.0017 ***
D(X3)	-0.605882	0.063323	-9.568172	0.0000 ***
D(X4)	-4.126815	1.162193	-3.550886	0.0016 ***
R^2	0.8668018	Adjusted R^2		0.849163
F-stat.	46.03754	Prob.		0.000000
(*) تشير إلى معامل حد تصحيح الخطأ.				

ثالثا : قياس أثر المساعدات الخارجية في معدل التضخم في العراق للمدة (1990-2023):

1. **اختبار الاستقرارية:** يتضح من جدول (3) أن المتغير المستقل الأول والثاني قد ظهر مستقر في المستوى، بمعنى أن هذه المتغيرات لا تحتوي على جذر وحدة. أما باقي المتغيرات (المتغير المعتمد والمتغير المستقل الثالث) فقد اصبحا مستقرين بعد أخذ الفروق الاولى لهما، مما يعني قبول فرضية العدم والتي تشير إلى أن هذين المتغيرين يحتويان على جذر وحدة؛ وذلك لان القيمة الاحتمالية للاختبار لهذين المتغيرين جاءت غير معنوية.

جدول (3): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج معدل التضخم في العراق

Unit Root Test Table by: ADF					
At Level					
Variables		**Y2**	**X1**	**X2**	**X3**
Intercept	t-Stat.	-2.6824	-4.8544	-3.9143	-2.2743
	Prob.	0.0878	0.0004	0.0052	0.1858
	Decision	*	***	***	No
Trend & Intercept	t-Stat.	-3.3042	-5.5990	-3.5762	-2.3146
	Prob.	0.0832	0.0003	0.0481	0.4149
	Decision	*	***	**	No
None	t-Stat.	-2.9429	-4.3949	-3.7432	-1.2695
	Prob.	0.0046	0.0001	0.0005	0.1839
	Decision	***	***	***	No
At First Difference					
Variables		**d(Y2)**	**d(X1)**	**d(X2)**	**d(X3)**
Intercept	t-Statist.	-4.9615	-16.7400	-4.9615	-5.4678
	Prob.	0.0003	0.0001	0.0003	0.0001
	Decision	***	***	***	***
Trend & Intercept	t-Statist.	-4.0381	-17.9312	-4.0381	-5.5058
	Prob.	0.0185	0.0000	0.0185	0.0005
	Decision	**	***	**	***
None	t-Statist.	-3.6065	-16.3978	-3.6065	-5.5227
	Prob.	0.0008	0.0000	0.0008	0.0000
	Decision	***	***	***	***

4. تقدير النموذج : يتضح من جدول (4) نتائج التقدير في الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ، وكالآتي:

❖ **نتائج العلاقة في الآجل القصير:**

✓ أظهرت النتائج أن قيمة (ECM) قد بلغت (0.732335−) وهي معنوية وأقل من (1−)، وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، أي أن اختلال التوازن لنموذج معدل التضخم في العراق يتطلب سنة وأربعة أشهر تقريباً من أجل العودة إلى الوضع التوازني $\left\{\frac{1}{0.732335} = 1.37 \cong 1.4\right\}$.

✓ لحد القطع (الثابت) أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أنه عندما تكون جميع متغيرات الدراسة مساوي للصفر فإن معدل التضخم سيكون (16.970−) تقريباً.

✓ للمساعدات الخارجية أثر طردي ومعنوي، بمعنى أن زيادة المساعدات الخارجية بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة (1.956%). أما في الفترة الأولى والثانية في ظهرت العلاقة عكسية؛ بمعنى أن زيادة المساعدات الخارجية بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة (2.932−%، 2.494−%) على التوالي. وهذا ينطبق والنظرية الاقتصادية.

❖ **نتائج العلاقة في الآجل الطويل:**

- ✓ للمساعدات الخارجية أثر طردي ومعنوي، بمعنى أن زيادة المساعدات الخارجية بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة (9.308%).
- ✓ لعجز الموازنة العامة أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أن زيادة عجز الموازنة العامة بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة (4.206-%).وهذا ينطبق والنظرية الاقتصادية.
- ✓ لإجمالي الإنفاق الحكومي أثر طردي ومعنوي، بمعنى أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة معدل التضخم بنسبة (3.052%).

❖ **القوة التفسيرية للنموذج ومعنويته:**

- ✓ بلغت قيمة R^2 (0.76) أي أن المتغيرات المفسرة تفسر ما نسبته (76%) من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم، في حين أن (24%) تعزى لتأثير متغيرات أخرى لم يتم ادخالها في النموذج والمتغير العشوائي.
- ✓ بلغت قيمة F المحتسبة (24.414) وبمستوى معنوية (1%)، وهذ ما يشير إلى معنوية النموذج ككل.

جدول (4): نتائج تقدير النموذج لمتغيرات نموذج معدل التضخم في العراق

Method: ARDL (1, 3, 0, 0)			Dependent Variable: D(Y2)	
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Dynamic repressors (4 lags, automatic): X1 X2 X3				
Model Selection Method: SIC			Included observation: 30	
Variable	**Coef.**	**S.E**	**t- Stat.**	**Prob.**
Long-run Coefficients				
X1	9.307583	2.901850	3.207465	0.0041 ***
X2	-4.206319	1.483630	-2.835153	0.0096 ***
X3	2.270668	1.134830	2.000888	0.0498 **
@TREND	3.052587	2.566354	1.189464	0.2469 No
Short-run Coefficients				
ECM *	-0.732335	0.084626	-8.653792	0.0000 ***
C	-16.97011	8.568097	-1.980616	0.0603 *
D(X1)	1.956260	1.048575	1.865637	0.0755 *
D(X1(-1))	-2.931759	0.535702	-5.472742	0.0000 ***
D(X1(-2))	-2.493862	0.367591	-6.784343	0.0000 ***
R^2	0.789740	Adjusted R^2		0.757392
F-stat.	24.41408	Prob.		0.000000
(*) تشير إلى معامل حد تصحيح الخطأ.				

الاستنتاجات والمقترحات:

1. ان المساعدات الخارجية والايرادات الضريبية لها تأثير سلبي ومعنوي في عجز الموازنة العامة في الاجلين القصير والطويل وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية، فيما لو تم توجيه الاموال نحو الجانب الانتاجي.

2. زاول التضخم تأثير عكسي ومعنوي في عجز الموازنة العامة في الاجل الطويل في حين لم يكن له اي تأثير في الامد القصير.

3. تباين تأثير الانفاق الحكومي في عجز الموازنة العامة اذ كان له أثر سلبي ومعنوي في الاجل القصير وطردي ومعنوي في الاجل الطويل.

4. كان للمساعدات الخارجية أثر طردي ومعنوي في معدلات التضخم في كلا الاجلين.

5. لم يزاول عجز الموازنة العامة والانفاق الحكومي اي تأثير في معدلات التضخم في الاجل القصير بينما تفاوت تأثيره في الاجل الطويل.

ثانياً : المقترحات:

1. بما ان للمساعدات الخارجية أثر سلبي في عجز الموازنة العامة وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية علية يتوجب على الحكومة توجيه المساعدات الدولية الخارجية نحو الانشطة التي تسهم في تخفيف الضغط على الموازنة العامة وضبط التضخم.
2. على الحكومة استخدام النظام الضريبي وهيكلة بما يخدم تحقيق التوازن في الموازنة العامة وذلك لاثره المعنوي فيها.

المصادر

اولا: النشرات والتقارير الدولية:

1. البنك المركزي العراقي، 2024، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة، بغداد، العراق.

ثانياً : الرسائل وألأطاريح :

1. ابو زعتر , احمد قيس عبدالعزيز (2012) : دور الايرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية مدخل لتعزيز الايرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2010-2000) , جامعة الازهر –غزة , كلية الاقتصاد والعلوم الادارية , رسالة ماجستير.
2. ابو مصطفى , محمد مصطفى (2009) : دور واهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية : دراسة تحليلية مقارنه عن الفترة (1999 – 2008) , الجامعة الاسلامية – غزة , كلية التجارة , برنامج المحاسبة والتمويل , رسالة ماجستير.
3. حسن , مصطفى ايمن سعد حسن (2023) : اثر المساعدات الخارجية على الاقتصاد المصري , جامعة بني سويف , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , المركز الديمقراطي العربي , رسالة ماجستير , منشورة.
4. حمادي، مصطفى فاضل (2012) : قياس تأثير عجز الموازنة العامة في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي لعينة من البلدان المتقدمة والنامية للمدة .1980-2009 , جامعة الموصل كلية الادارة والاقتصاد , اطروحة دكتوراه , غير منشورة.
5. زيتوني , عمار زيتوني (2007) : المصادر الداخلية لتمويل التنمية دراسة حالة الجزائر(1970-2004) , جامعة الحاج لخضر –باتنة , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير , قسم العلوم الاقتصادية , اطروحة دكتوراه.
6. سليمان , وافي سلام(2017) : قياس العوامل المؤثرة في التضخم في دول مختارة (1980 -2013) , جامعة الموصل , كلية الادارة والاقتصاد , قسم الاقتصاد , رسالة ماجستير.
7. الشريفي , محمد عصام مهدي الشريفي (2021) : تقييم الاداء الاقتصادي لمشروع مدينة العاب النوارس في محافظة كربلاء , جامعة كربلاء , كلية الادارة والاقتصاد , قسم الاقتصاد , رسالة ماجستير.
8. الطاهر , حسين بن طاهر (2008) : دراسة وتحليل مديونية العالم الثالث دراسة حالة الجزائر , جامعة متنوري , قسنطينة , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير , قسم العلوم الاقتصادية , اطروحة دكتوراه.
9. عيسى , حسن كردي (2019) : قياس العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري –دراسة عينة من البلدان العربية للمدة (1980-2016) , جامعة اليرموك , كلية الاقتصاد والعلوم الادارية , رسالة ماجستير.
10. محمد شيماء فاض محمد , اسراء عبد فرحان , فاطمة مصحب (2021) : عجز موازنة العراق الاتحادية الاسباب والمعالجات للمدة (2004 -2019) , جامعة واسط , كلية الادارة والاقتصاد , رسالة ماجستير منشورة , مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية.
11. الهاجري , غنام سالم مهنا براك (2023) : الاطار النظري للمساعدات الخارجية كأحد ادوات السياسة الخارجية , معهد البحوث والدراسات الافريقية , جامعة اسوان , رسالة ماجستير.
12. الهرو , فتحي محمد عبوش (2019) : اثر المساعدات الخارجية في الاداء الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للمدة 1995 – 2015 , جامعة الموصل , كلية الادارة والاقتصاد , قسم الاقتصاد , رسالة ماجستير.

ثالثا :المقالات والبحوث

1. جهاد، ابو الوفا (2024) :العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2010 – 2022),معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ,المركز الديمقراطي العربي.
4. درويش, سالم سليمان(2019) : مدى تأثير المساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في فلسطين من عام 1995 الى عام 2010, جامعة فلسطين, غزة, المركز الديمقراطي العربي.
5. الشبكي , ازاد فرحان فريق (2023) : تأثير الأنفاق الحكومي في معدلات التضخم لبلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق , جامعة الموصل , كلية الادارة والاقتصاد , قسم الاقتصاد , بحوث ودوريات.
7. العايدي , احمد محمد ابراهيم (2017) : دور المساعدات الخارجية في تنمية الدول النامية ومكانة المجتمع المدني , جامعة قناة السويس , كلية التجارة , مقالات وبحوث علمية , المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية .

8. محارمه , مشهور هذلول , القاضي , نعيم سلامه , مطر , موسى سعيد (2012) : أثر حجم المديونية والمساعدات والمنح الخارجية على كفاءة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الأردن , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , جامعة البلقاء التطبيقية.

خامساً: المصادر الاجنبية :

1 . James, Njeru(2003) : The Impact of Foreign Aid on Public Expenditure: The Case of Kenya

2 . Oliver, Morrissey(2015) : Aid and Government Fiscal Behavior: Assessing Recent Evidence

3 . Albiman, Masoud Mohammed (2014) : Review of Theoretical and Empirical Literatures on the Role of Foreign Aid to Developing Coun , 3 . Dabas , Preeti ,(2017) ," Foreign Aid: Boon Or Bane" , International Journal of Academic Research and Development , Volume 2; Issue 3.

4 . Edwards , Sebastian,(2014) , " Economic Development And The Effectiveness Of Foreign Aid: A Historical Perspective" , National Bureau of Economic Research , Cambridge , Working Paper, No. 20685 .

5 . Reci, Amarda , (2014),"Advantages And Disadvantages Of Foreign Assistance In Albania ", Forum Scientiae Oeconomia , Volume. 2, No. 3

6 . Chowdhury , Abdur ,and Garonna , Paolo , 2007 , "Effective Foreign Aid, Economic Integration And Subsidiarity: Lessons From Europe",United Nations Economic Commission For Europe ,Geneva, June, No.2007. 2.

7 . Macrae, J., Leader, N. (2000) The Politics of Coherence: Humanitarianism and Foreign Policy in the Post-Cold War Era. hpg Briefing Paper No. 1. Overseas Development Institute.

8 . Claire , Abu Daka (2017) : Foreign aid as a tool of foreign policy , Scientific article , University of Oxford.

9 . Walter Leal Filho, Annabella Marisa Azul, Luciana Brandley, Amanda Lange Salvia, Tony Wall(2020) : Industry, Innovation and Infrastructure Book, Encyclopedia of the UN Sustainable Development Goals Series Editor

10 . Dalgaard, Carl Johan,(2004): On The Empirics of Foreign Aid and Growth, University of Copenhagen Department of Economics.

11 . Asim, E. and Gupta, K. L. (1999) : Foreign Aid and Inflationary Social Welfare Costs. In: Gupta, K.L. (eds.) Foreign Aid: New Horizons. Series.

12 . Kizito, Oye Ehijiamusui, Abdul Rais Abdul Latif, Suresh Ramakrishnan, Mohammed Hamiduddin (2024) : The Role of Inflation and Financial Development in Foreign Aid Effectiveness: Evidence from Bangladesh, Journal of International Trade and Economic Development.

13 . I Mengistu, Alemu, Jin Sang Lee (2015) : Foreign Aid and Its Impact on Economic Growth in Africa: A Cross Country Comparison, South African Journal of Economics and Management 18(4), 449-462.

14. World Bank, 2024, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, USA.

15. International Monetary Fund, 2024, World Economic Outlook Database, Washington, D.C., USA.

16. Burcu, Savun, Daniel C. Tirone (2017) : Foreign Aid as a Counterterrorism Less Terror? , Department of Political Science, University of Pittsburgh, Pittsburgh, PA, USA, Department of Political Science, Louisiana State University, Baton, Rouge, LA, USA, Department of Political Science, University of Petersburg.

18. . Andrew, Bouton (2019) : On Terrorism and Revenue: Why Foreign Aid Exacerbates Terrorismin Autocracies, Andrew Bouton, Department of Political Science, University ofCentral Florida

19. Andrew Bouton , (2019) , On Terrorism and Revenue: Why Foreign Aid Exacerbates Terrorism in Autocracies, Department of Political Science, University of Central Florida (This seems to be a research paper focused on foreign aid and terrorism).

ملحق (1): البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة في العراق

السنوات	عجز الموازنة العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	صافي المساعدات الخارجية (% من إجمالي الدخل القومي)	الإنفاق الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي)	إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج المحلي)
1990	-24.895	51.7	0.036	62.058	5.105
1991	-62.258	186.952	137.588	82.095	3.116
1992	-48.995	83.616	25.223	57.878	1.844
1993	-42.669	207.692	16.348	49.071	1.891
1994	-24.691	492.5	6.351	28.337	1.326
1995	-25.92	351.311	2.582	30.671	2.336
1996	-14.26	-15.117	3.353	21.224	2.417
1997	-1.294	23.063	1.083	4.014	0.83
1998	-2.336	14.769	0.579	5.375	1.181
1999	-0.913	12.578	0.212	2.999	0.949
2000	-0.728	4.979	0.212	2.985	0.883
2001	-1.889	16.374	0.342	5.01	1.289
2002	-1.334	19.317	0.35	6.139	1.421
2003	-15.67	33.616	10.424	31.205	0.097
2004	-35.398	26.962	12.677	91.45	0.291
2005	4.069	36.959	43.619	63.205	0.633
2006	10.711	53.231	13.46	50.329	0.618
2007	7.837	-10.068	10.191	46.122	0.99
2008	-0.856	12.663	7.307	57.254	0.653
2009	-12.752	6.874	2.402	58.932	2.553
2010	-4.179	2.878	1.555	49.575	0.928
2011	4.744	5.801	1.032	43.369	1.092
2012	4.094	6.089	0.594	42.892	1.016
2013	-6.062	1.879	0.66	48.249	1.052
2014	-5.631	2.236	0.603	43.783	0.708
2015	-12.823	1.393	0.897	43.442	3.235
2016	-13.894	0.557	1.385	40.743	1.961
2017	-1.619	0.184	1.565	34.658	2.79
2018	7.839	0.367	1.02	31.75	2.265
2019	0.857	-0.199	0.899	35.635	1.508
2020	-17.526	0.574	1.317	48.269	2.374
2021	-13.056	26.399	0.872	44.625	1.505
2022	-9.454	4.995	0.549	41.335	1.796
2023	-7.283	15.697	0.913	40.117	1.892

Sources:

- **World Bank, 2024, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, USA.**
- **International Monetary Fund, 2024, World Economic Outlook Database, Washington, D.C., USA.**

- البنك المركزي العراقي، 2024، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة، بغداد، العراق.